تحديات الاقتصاد اليمني

د. إبراهيم محمد المؤيد
باحث اقتصادي يمني

يعاني الاقتصاد اليمني - بصفة عامة - من ضعف موارده العامة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الإنتاج وتدني الصادرات، وذلك كنتاج لسوء الإدارة التي يعاني منها القطاع الحكومي. وعلى الرغم من طموحات ثورة الـ ٢١ من سبتمبر التي هدفت إلى إحداث إصلاحات في المجال الاقتصادي؛ فإن ما ترتب على العدوان السعودي الأمريكي منذ نهاية مارس ٢٠١٥م من آثار اقتصادية كارثية كان لها انعكاسات على المالية العامة والسياسة النقدية، قد زاد الأمر حِدَّة، حيث انتهج العدوان استراتيجية الحرب الاقتصادية الشاملة على كافة محاور ومجالات الاقتصاد القومي، وبمشاركةٍ من القوى الدولية ومؤسساتها المالية.

لقد هدف العدوان إلى الاستيلاء على كافة مصادر موارد الموازنة العام للدولة والسيطرة على مصادر موارد الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي، ليجر الاقتصاد اليمني إلى حلبة الفقر المدقع، متجاوزاً بذلك كافة القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية.

ستوضح الدراسة التحديات التي واجهت الاقتصاد الوطني خلال الفترة (أبريل ٢٠١٥م - أغسطس ٢٠١٦م)، حيث تضمن التحدي الأول الآثار الناجمة عن العدوان التي أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة، وأثرت على السياسة النقدية، فيما تمثل التحدي الثاني في الأعباء التي خلفتها الحكومات السابقة على الموازنة العامة. كما ستحاول الدراسة تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية العليا في مواجهة تلك التحديات الاقتصادية.

أولاً: الآثار الاقتصادية للعدوان على السياسة المالية والنقدية

١- آثار العدوان الاقتصادي على الإيرادات العامة:

يوضح الجدول والرسم البياني الآتيان حجم تأثير العدوان الاقتصادي على الإيرادات العامة:

البيان	العام		
	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
إجمالي الإيرادات	٢,٢٠٤,٧٥١	١,٠٢١,٢٧١	٨٧٧,٤٠٢
إيرادات الجمارك	١٠٩,٩٥٦	٦٦,٤١٠	٨٣,٥٩٨
إيرادات الضرائب	٥٣٥,٢٥٧	٤٠٥,٦١٢	٣٦٢,٦٢٧
إيرادات الضرائب من الفائدة على حساب الحكومة	–	٣٧,٤٩٧	٦٦,٥٩٣
إيرادات نفطية	١,٠٣٩,١٧٠	٢٣٧,٥٤٨	٥٣,٢١٠
إيرادات اعتمادات مركزية	٦٨,١٤٧	٢٧,٣٩٧	١٤,٧٥٩
إيرادات فائض الأرباح	١٧٣,٠٠٨	٥٢,٢٣٣	٢٧,٨٥٣
إيرادات فائض الأرباح من الفائدة على حساب الحكومة	–	١٤٩,٩٩١	٢٦٦,٣٧٢
إيرادات أخرى	١٤,٩٦١	٦,٨٧٤	٢,٣٩٠
المنح	٢١٨,٧٦٩	٣٧,٦٦٧	–
القروض	٤٥,٤٨٣	٤٢	–

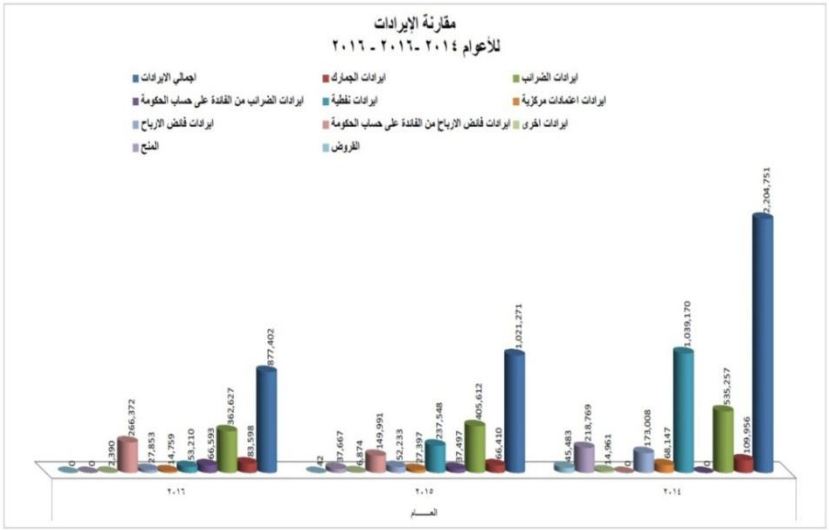

حيث توضح بيانات الجدول حجم الآثار المباشرة التي لحقت بالموازنة العامة نتيجة تدهور الأوعية الإيرادية؛ فقد تراجع إجمالي الإيرادات والمنح خلال العام ٢٠١٥م تراجعاً حاداً بمعدل (٥٣.١٪) أي أكثر من النصف، وانخفضت نسبة تغطيتها للنفقات العامة

من حوالي (٨٦.٤٪) عام ٢٠١٤م إلى حوالي (٥٦٪) عام ٢٠١٥م، وذلك نتيجة تدهور كافة المصادر والأوعية الإيرادية الرئيسية. وتظهر البيانات أن العامل الرئيسي لترجع الإيرادات هو التراجع في الإيرادات النفطية بنسبة (٧٧.١٪)، وبالتالي تراجع وزنها النسبي من إجمالي الإيرادات العامة من حوالي (٤٦.٦٪) عام ٢٠١٤م، إلى حوالي (٢٢.٨٪) عام ٢٠١٥م، كما تراجعت الإيرادات الضريبية بحوالي (٢٣٪)، والإيرادات الأخرى بحوالي (٨٪)، والمنح بحوالي (٨٣.٤٪)، إلى جانب التراجع الكبير في السحب من القروض الخارجية.

في العام ٢٠١٦م تراجع الإيراد العام بمعدل (١٦.٦٪)، وتراجعت نسبة تغطيته للنفقات إلى حوالي (٥٠.٣٪) مقارنة بحوالي (٥٦٪) عام ٢٠١٥م؛ حيث تركز التراجع في الإيرادات النفطية بشكل رئيسي نتيجة التوقف النهائي لعائدات النفط والغاز فيما عدا الغاز المحلي (المنزلي) والذي يورد إلى مأرب من شهر سبتمبر ٢٠١٦م، كما حصل تراجع بسيط في إيرادات مصلحة الضرائب جراء تراجع إيرادات ضرائب الدخل نتيجة تأخر صرف رواتب موظفي الحكومة والقطاع العام بعد شهر أغسطس، وتراجع كذلك التمويل الخارجي من المنح والقروض بشكل كبير. في المقابل، حصل نمو محدود في الإيرادات الجمركية نتيجة تنفيذ حملة الترسيم للسيارات الغير مرسمة، كما ازدادت الإيرادات الذاتية غير النفطية وغير الضريبية بسبب زيادة حصة الدولة من فائض أرباح الوحدات الاقتصادية وتركزت في الحصة من البنك المركزي.

٢- آثار العدوان الاقتصادي على السياسة النقدية

أ -انخفاض تدفقات العملة الأجنبية:

أدى توقف تصدير النفط والغاز إلى توقف تدفق أهم مصادر النقد الأجنبي للبلاد، والذي كان يمثل كمتوسط خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٤م) ما نسبته (٢٣٪) من الناتج المحلي الاسمي و(٧٠٪) من عائدات الصادرات من السلع والخدمات و(٥٠٪) من عائدات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي و(٧٠٪) من متحصلات البنك المركزي من النقد الأجنبي، و(٥١٪) من الإيرادات العامة لموازنة الدولة.

لقد كان للعدوان والحصار الاقتصادي العديد من التأثيرات على السياسة النقدية، منها:

- انخفاض عائدات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي من (١٩,٢) مليار دولار عام ٢٠١٤م

إلى (٦,٤) مليار دولار عام ٢٠١٥م، وبنسبة انخفاض تصل إلى (٦٦,٧٪).

- انخفاض عائدات الدولة من النقد الأجنبي نتيجة توقف تصدير النفط والغاز من (٣,٨١٧) ثلاثة مليار وثمانمائة وسبعة عشر مليون دولار عام ٢٠١٤م إلى (٨٠٢) ثمانمائة واثنين مليون دولار عام ٢٠١٥م، ثم إلى (٢٨) مليون دولار عام ٢٠١٦م، وبنسب انخفاض (مقارنة بعام ٢٠١٤م) تصل إلى (٧٩٪) عام ٢٠١٥م و(٩٩,٣٪) عام٢٠١٦م.
- على الرغم من شهادة البنك الدولي وصندوق النقد الأجنبي على حيادية البنك المركزي اليمني في الصراع القائم؛ فإن العدوان عمل على الحد من قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية للدولة والحفاظ على مستوى سعر العملة الوطنية، حيث حاول إيقاف تدفقات النقد الأجنبي إلى البنك المركزي لعرقلة توفير احتياجات السوق المحلي من السلع الأساسية المستوردة، وذلك بهدف إيصال الاقتصاد القومي إلى مرحلة الانهيار والمجتمع إلى مرحلة المجاعة.

ب -فقدان البنك المركزي دوره في سحب السيولة النقدية من السوق المحلية:

تعد إيرادات الدولة من تصدير النفط والغاز بمثابة المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة بالنقد الأجنبي، حيث توجه العملة الأجنبية لتلبية متطلبات السوق من السلع والمواد من خلال ضخ العملة الأجنبية إلى حسابات البنوك بالخارج لفتح اعتمادات لمستوردات القطاع التجاري والصناعي، ويتم إيداع مقابل قيمتها من العملة المحلية، كما يضخ البنك المركزي العملة الأجنبية للبنوك للعمل على سحب السيولة النقدية من السوق المحلية إلى القطاع البنكي. وقد أدى توقف تدفقات النقد الأجنبي إلى فقدان البنك المركزي أحد أهم أدواره لإدارة السياسة النقدية، والمتمثل بسحب السيولة النقدية من القطاع التجاري والخاص والأفراد، ما أدى إلى توجه السيولة النقدية من القطاع المصرفي إلى الصرافين أو الاحتفاظ بها لدى التجار في "البدرومات"، وهذا كان أحد عوامل ظهور أزمة السيولة النقدية.

مقارنةً بالعام ٢٠١٤م، تشير الإحصائيات إلى ارتفاع إجمالي العرض النقدي خارج البنوك في العام ٢٠١٥م إلى حوالي ٢٧,٥٪ وبمبلغ (٢٢٢,٨) مليار ريال، كما أن هذه النسبة ارتفعت خلال الفترة (يناير – يونيو ٢٠١٦م) إلى (٢٩٨) مليار ريال، وهذا الأمر ترتب عليه ضغوط شديدة تعرضت له السيولة النقدية في الجهاز المصرفي، وهو ما يحمل في طياته الدلالة على الاستهداف المنظم والمخطط له للورقة المصرفية.

ثانياً: أعباء الموازنة العامة

إلى جانب الآثار الناتجة عن العدوان على الاقتصاد اليمني، والمتمثلة في انخفاض الإيرادات، فإن هنالك أعباءً أثقلت كاهل الموازنة العامة نتيجة سياسات الحكومات السابقة. وسيتم توضيح أبرز تلك الأعباء من واقع تنفيذ الموازنة الفعلية للعام ٢٠١٤م، وذلك على النحو الآتي:

- **دعم المشتقات النفطية:** بلغ إجمالي دعم المشتقات النفطية في عام ٢٠١٤م حوالي (٤٧٩,٤١٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال، فيما بلغ ذلك الدعم في عام ٢٠١٥م (١٨,٧٨٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال.
- **فوائد الدين العام:** بلغ إجمالي فوائد الدين العام عام ٢٠١٤م حوالي (٥٢٤,٠٩٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال فيما بلغت تلك الفوائد في عام ٢٠١٥م (٤١٨,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال، وفي عام ٢٠١٦م (٤٤١,٢٦٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

يشكل دعم المشتقات النفطية ما يقارب ٢٠٪ من النفقات العامة في موازنة عام ٢٠١٤م، والذي تم التخلص منه بتحرير أسعار المشتقات النفطية. بينما ظلت فوائد الدين العام من النفقات المرهقة لموازنة الدولة نتيجة فشل السياسات السابقة في إدارة النظام المالي، وإدخال عمليات "الربا" في السياسية المالية والنقدية تنفيذاً لأجندة أجنبية تعمد إلى أن يظل الشعب مديوناً، وذلك على الرغم من توفر موارد كبيرة للدولة في السنوات السابقة لو كان تم تحصيها بطريقة صحيحة لاستطاعت أن تغطي النفقات الأساسية لمؤسسات الدولة دون الحاجة إلى تغطية العجز بالدين العام (أذون الخزانة)، حيث أصبحت مدفوعات فوائد الدين العام تمثل حوالي أكثر من ٢٢٪ من الإنفاق العام.

ثالثاً: الصمود في مواجهة الحرب الاقتصادية (تجربة اللجنة الثورية العليا)

فُرض العدوان على الشعب اليمني فجأة دون سابق إنذار، وألحق دماراً شاملاً في الجانب البشري وفي مقدرات الشعب من بنية تحتية وممتلكات الأفراد الخاصة ومنشآت تجارية وصناعية وزراعية. وأحدث ذلك بدوره اختلالاً اقتصادياً أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات العامة، وانخفاض موارد النقد الأجنبي، إضافة إلى الأعباء التي أثقلت كاهل الموازنة العامة.

لقد تحملت اللجنة الثورية العليا مسؤولية إدارة البلاد في ظروف صعبة وبالغة التعقيد، حيث عملت خلال المرحلة (أبريل ٢٠١٥م - أغسطس ٢٠١٦م) على مواجهة كل التحديات الناشئة من العدوان المباشر المتمثل بالقصف والتدمير، وغير المباشر المتمثل بالحصار والإضرار بالاقتصاد القومي، وذلك من خلال الإشراف على تحصيل الإيرادات الجمركية والضريبية وعوائد الدولة الأخرى، بهدف توفير المقومات الأساسية من رواتب لجميع موظفي الدولة، والعمل على استمرار عمل جميع مؤسسات الدولة، ومواجهة العدوان في مختلف الجبهات العسكرية. وسنحاول تسليط الضوء على تلك الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية العليا من خلال ما يأتي:

١- متابعة تحصيل الإيرادات الجمركية:

سنوضح حجم الإيرادات الجمركية للأعوام: ٢٠١٤م - ٢٠١٥م - ٢٠١٦م، مع تحليل للجهود التي بذلت في تحصيل إيرادات الأعوام (٢٠١٥م - ٢٠١٦م)، على الرغم من الآثار التي ألحقتها الحرب الاقتصادية الشاملة على الاقتصاد اليمني:

العام	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
الإيرادات الجمركية	١٠٩,٨٠٨,٠٠٠,٠٠٠	٦٦,٤١٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣,٥٩٨,٠٠٠,٠٠٠

من خلال الجدول أعلاه يتضح حجم الإيرادات المحصلة وحجم الفارق. وللتوضيح أكثر عن الجهود التي بذلت في التحصيل ودلالتها بالنسبة للفارق، سنقارن في الجدول التالي بين الظروف التي كانت قائمة في عام ٢٠١٤م وتلك التي صاحبت تحصيل الإيرادات الجمركية للأعوام (٢٠١٥م - ٢٠١٦م)، وذلك على النحو الآتي:

معيار المقارنة	الأوضاع خلال عام ٢٠١٤م	الأوضاع خلال الأعوام: ٢٠١٥م – ٢٠١٦م
عدد الدوائر الجمركية	(٤٧) دائرة جمركية.	خروج (٣٠) دائرة جمركية، منها دوائر: تحت سلطة قوات العدوان أبرزها: - جمرك المنطقة الحرة عدن. - جمرك الوديعة. - جمرك شحن. - جمرك المخاء. - جمرك ميناء المكلا. - جمرك مطار سيئون. - جمرك ميناء عدن.

معيار المقارنة	الأوضاع خلال عام ٢٠١٤م	الأوضاع خلال الأعوام: ٢٠١٥م – ٢٠١٦م
		وهنالك دوائر أخرى متوقفة أبرزها: - جمرك مطار صنعاء. - جمرك الطوال. - جمرك علب، وغيرها.
حجم النقد الأجنبي للواردات	بلغ إجمالي قيمة الواردات بالعملة الأجنبية (١٢,٥٠٠.٢) مليون دولار (ما يزيد عن اثني عشر مليار دولار ونصف)	بلغ إجمالي قيمة حجم الواردات للعام ٢٠١٥م (٦,٤٢٢,٨) مليون دولار (حوالي ستة مليار دولار ونصف)، وإجمالي قيمة الواردات للعام ٢٠١٦م (٦,٨٧٩) مليون دولار (حوالي سبعة مليار دولار).
التهرب الجمركي	كانت جميع الدوائر الجمركية تحت سيطرة مصلحة الجمارك.	تم إغراق السوق المحلية بالسلع الواردة من الخارج عبر منافذ: (الوديعة – عدن – المكلا – الشحن) لعدم تحصيل جميع الرسوم الجمركية القانونية في تلك المناطق وعلى وجه الخصوص في المكلا، ما أدى إلى دخول معظم البضائع عبر تلك المنافذ وأفقد خزينة الدولة مبالغ كبيرة.
الحصار للمنافذ البحرية والبرية والمطارات	دخول جميع السلع والمواد الخام ووسائل الإنتاج من جميع المنافذ بشكل طبيعي.	منع دخول السلع والمواد الأساسية والمشتقات النفطية والمواد الخام بشكل كلي في بداية العدوان أو بشكل جزئي فيما بعد.

من خلال ما تم توضيحه يتبين حجم التحديات التي أعاقت تحصيل الإيرادات الجمركية، ابتداءً من حجم قيمة الواردات التي انخفضت بنسبة ٥٠٪ عن عام ٢٠١٤م، وكذلك العوامل الأخرى، وهذا ما يؤكد حجم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية والمؤسسات الإيرادية في تحصيل الإيرادات الجمركية، وصمودها أمام الحرب الاقتصادية بهدف توفير مرتبات موظفي الدولة. ومن المقارنة يتبين مؤشران:

أ- حجم الضعف في تحصيل الإيرادات للأعوام السابقة:

مقارنة حجم قيمة الواردات البالغ (١٢) مليار دولار عام ٢٠١٤م، وحجم قيمة الواردات البالغ (٦) مليار دولار عام ٢٠١٦م مع حجم الإيرادات البالغة عام ٢٠١٤م (١٠٩) مليار وحجم الإيرادات عام ٢٠١٦م البالغ (٨٠) مليار، علماً بأن مصلحة الجمارك اعتمدت في تحديدها للرسوم الجمركية على سعر الصرف الرسمي، ومن خلال هذه المقارنة يتبين حجم التهرب

الجمركي عام ٢٠١٤م، فإذا كان حجم الواردات (١٢) مليار فمن المفترض أن تكون الرسوم الجمركية تقريباً (٢٠٠) مليار عام ٢٠١٤م، وليس مائة مليار ريال.

ب- حجم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في تحصيل الإيرادات:

بحسب الجدول أدناه، لو تم مقارنة حجم الإيرادات للأشهر (يناير – أغسطس ٢٠١٤م) مع حجم الإيرادات للأشهر (يناير – أغسطس ٢٠١٦م) على الرغم من اختلاف الأوضاع والظروف خلال نفس الفترة؛ لاتضح جلياً حجم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في تحصيل موارد الدولة ومحاربة التهرب الجمركي والقضاء على الفساد، حيث تبين أن الفارق بسيط لا يتعدى نسبة ١٢٪، لو افترضنا أن الفارق حصيلة أحد الموانئ الواقعة تحت سيطرة قوات العدوان (ميناء عدن والمكلا)، فكم كان سيبلغ حجم الإيرادات لو كانت جميع المنافذ تورد إلى صنعاء، بالتأكيد مضاعفة.

إيرادات الجمارك (يناير – أغسطس ٢٠١٤م)	إيرادات الجمارك (يناير – أغسطس ٢٠١٦م)	الفارق
٧٤,٧٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٦٥,١٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٩,٥٥٨,٠٠٠,٠٠٠

٢- متابعة تحصيل الإيرادات الضريبية:

يبين الجدول أدناه حجم الإيرادات الضريبية للأعوام (٢٠١٤م - ٢٠١٥م - ٢٠١٦م)، مع الفارق وطبيعة الظروف التي تم التحصيل فيها، ومن خلاله يتبين الجهود التي بذلت في تحصيل موارد الدولة على الرغم من الظروف والتحديات وحجم الحرب الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

البيان	العام		
	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
حجم الإيرادات	٥٣٥,٢٥٧,٠٠٠,٠٠٠	٤٤٣,٤٧١,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٩,٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠
المحافظات تحت السيطرة	(٢٣) محافظة، إضافة إلى ديون المصلحة – وكبار المكلفين .	المحافظات تحت سيطرة قوات العدوان (٨) محافظات.	
الأضرار الناجمة عن القصف مباشر	لا يوجد	خسائر القطاع التجاري والصناعي بحسب تقرير غرفة التجارة والصناعة من بدء العدوان وحتى منتصف ٢٠١٦م بلغ (٣٩) مليار دولار.	

		– تم استهداف (١٩٦) مصنعاً ومنشأة صناعية وتجارية. –استهداف (٧) صوامع غلال. –استهدف (٥٤٦) مخزناً للأغذية. – استهدف (١٢٣) منشأة سياحية وفندقية. –استهدف (٢٤٠) محطة وقود. – عدد من شبكات الاتصالات. – توقف ما يزيد على (٣٥%) من المنشآت المتوسطة. – توقفت (٢٧%) من المنشآت الصغيرة. – سرحت المنشآت حوالي ٥٥% من عمالها حتى أكتوبر ٢٠١٥م. – استهدف (٥٤٣٣) موقعاً زراعياً وسمكياً. – استهدف (١٢٨) منشأة مائية. – مغادرة جميع الشركات الأجنبية النفطية.

من خلال هذا الجدول الذي أوضح الفارق بين الإيرادات الضريبية المحصلة في عام ٢٠١٤ م (أثناء الظروف الطبيعية) مع حجم الإيرادات المحصلة خلال فترة العدوان للأعوام (٢٠١٥م - ٢٠١٦م)، والذي تبين أن الفارق بحجم الإيرادات بسيط مقارنة بحجم الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الخاص والنشاط الصناعي والتجاري والزراعي، إضافة إلى الحصار البري والبحري والجوي. وتظهر آثار ذلك في انخفاض حجم قيمة الواردات إلى ٥٠٪ مقارنه بعام ٢٠١٤م، ما يعنى انخفاض حجم النشاط التجاري والصناعي إلى ٥٠٪ مما كان عليه عام ٢٠١٤م، وهذا يوضح جلياً الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في تحصيل الإيرادات.

٣- صرف المرتبات لجميع موظفي الدولة حتى أغسطس ٢٠١٦م:

استهدف العدوان جميع موظفي الدولة في رواتبهم من خلال عملياته في حصار الموانئ والمطارات وتوقيف تصدير النفط والغاز، ويشكّل توقف هذه الأخيرة أحد أقوى أدوات الحرب الاقتصادية، حيث أفقد موازنة ٢٠١٥م ما يقارب (٨٠١,٥٦٢,٠٠٠) ثمانمائة وواحد مليار وخمسمائة واثنين وستين مليون ريال، كما فقدت موازنة عام ٢٠١٦م ما يقارب (٩٨٥,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعمائة وخمسة وثمانون مليار وتسعمائة مليون ريال تقريباً. وحجم ما فقدته الموازنة العامة بسبب توقف تصدير النفط الخام والغاز يعادل حجم نفقات الباب الأول في الموازنة العامة (المرتبات والأجور) البالغ (٩١٦,٤٨١,٠٠٠,٠٠٠) للعام ٢٠١٥م، وهو ما يؤكد استهداف العدوان توقيف مرتبات جميع موظفي الدولة في أولى مراحله؛ حيث يُقدر

موظفو الخدمة العامة (المدنية والعسكرية ووحدات القطاع العام والمختلط والوحدات المستقلة والملحقة) بنحو (١٥٣٠٠٠٠) مليون وخمسمائة وثلاثون ألف موظف تقريباً، وفي ظل معدل الإعالة الاقتصادية المقدر بـ (٦٠٠٪) يقدر عدد السكان المتعيشين بدرجة رئيسية على دخولهم من المرتبات والأجور من الموازنة العامة بنحو (٩١٨٠٠٠٠) تسعة مليون ومائة وثمانين ألف نسمة، ما نسبته (٣١.٥٪) من إجمالي عدد السكان.

على الرغم من ذلك، وكما تبين سابقاً، فقد نجحت الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في متابعة تحصيل إيرادات الدولة بهدف توفير مرتبات جميع موظفي الدولة حتى في المناطق التي تحت سيطرة قوات العدوان.

٤- جهود أخرى:

- التخلص من عبء دعم المشتقات النفطية والذي كان يمثل نسبة ٢٠٪ تقريباً من نفقات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٤م، وذلك من خلال تحرير أسعار المشتقات النفطية وفقاً لقرار اللجنة الثورية الخاص بتحرير أسعار المشتقات النفطية والذي أيدته حكومة الإنقاذ في مذكرتها بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٢م الموجهة لوزير النفط ووزير المالية والمتضمنة العمل بقرار اللجنة الثورية الخاص بتحرير أسعار المشتقات النفطية.
- توجيه السيولة النقدية لوعاء واحد (مبيعات المشتقات النفطية) من يونيو ٢٠١٦م حتى ديسمبر ٢٠١٦م بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الصرف.
- تمويل تنفيذ امتحانات الشهادتين الثانوية والأساسية بعموم محافظات الجمهورية اليمنية للأعوام: (٢٠١٥م / ٢٠١٦م) و (٢٠١٦م / ٢٠١٧م).
- تقليص نفقات الباب الثاني للموازنة العامة من ٢٠٤ مليار ريال في العام ٢٠١٤م إلى ١٠٠ مليار في العام ٢٠١٦م.
- استمرار عمل مؤسسات الدولة رغم الظروف المصاحبة للعدوان والحصار ونزوح المواطنين والآثار المترتبة عليها.
- اعترافات مقدمة لمجلس الأمن الدولي في تقارير لمنظمات دولية تشيد بالجهود التي بذلتها اللجنة الثورية خلال الفترة من أبريل ٢٠١٥م حتى أغسطس ٢٠١٦م، في مختلف الجوانب الاقتصادية والإنسانية والإدارية.
- الاعترافات الدولية بالجهود التي بذلتها اللجنة الثورية لتحييد عمل البنك المركزي

وتيسير صرف مرتبات جميع موظفي الدولة بما فيهم الموظفين في المناطق الواقعة تحت احتلال قوات العدوان.

مراجع ومصادر استند إليها الباحث:

- بيانات البنك المركزي للتنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للأعوام (٢٠١٤م – ٢٠١٥م – ٢٠١٦م).
- أحمد حجر، الآثار الاقتصادية الناجمة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة.
- أحمد حجر، تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الوضع المالي.
- توقعات التطورات الاقتصادية والمالية في العام ٢٠١٧م، قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة، وزارة المالية.
- د. محمد علي عوض الحرازي، الآثار الاقتصادية للتدخل العسكري لدول التحالف في اليمن وانعكاساتها على الوضع الإنساني.